المملكة المغربية
وزارة العدل والحريات
الوزير

53 س3

الرباط، في: 31 أكتوبر 2016

إلى السادة:

الوكلاء العامين للملك لدى محاكم الاستئناف؛

وكلاء الملك لدى المحاكم الابتدائية

الموضوع: حول ترشيد الاعتقال الاحتياطي.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد؛

لقد لوحظ أنه رغم الدوريات والمناشير العديدة التي أحيلت عليكم بشأن الاعتقال الاحتياطي والتي كان آخرها المنشور عدد 11 س 3 وتاريخ 30 مارس 2016، إلا أنه مع ذلك لايزال عدد المعتقلين الاحتياطيين في ارتفاع مطرد، إذ بلغ خلال شهر شتنبر من هذه السنة 33975 معتقلا احتياطيا، وذلك بنسبة 43 في المائة من مجموع الساكنة السجنية، مما يزيد من تفاقم مشكلة اكتظاظ السجون التي تعرفها بلادنا ويتعارض مع التوجهات القارة للسياسة الجنائية في هذا الباب والتي ترتكز أساسا على ضرورة ترشيد الاعتقال الاحتياطي.

وإذ أذكركم بمضمون المناشير والرسائل الدورية الصادرة عن الوزارة في هذا الشأن، فإنني أدعوكم إلى الالتزام بما ورد فيها، والإشراف شخصيا على قرارات الاعتقال الاحتياطي وتوقيعها بالعطف إلى جانب قاضي النيابة العامة الذي اتخذها، مع إرسال قوائم أسبوعية عن عدد المعتقلين الاحتياطيين الذين لم يتم البت في وضعيتهم رغم مرور شهر من تاريخ اتخاذ قرار الاعتقال الاحتياطي في حقهم، مع بيان أسباب تأجيل البت في قضاياهم.

ونظرا لما لهذه التعليمات من أهمية، فإنني أطلب منكم تنفيذها بكل حرص وجدية وإشعاري بالصعوبات التي قد تعترضكم في تطبيقها **والسلام.**

وزير العدل والحريات

المصطفى الرميد